

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبييلة ، باسم المبيضين .

التميز الأول :

المميز :

مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم :

١ -

٢ -

٣ -

التميز الثاني :

المميزان :

١ -

٢ -

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٥ و ١٢ / ١١ / ٢٠١٤ تقدم المميزون بهذين التمييزين للطعن
في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/٨٧٥) تاريخ
من جناية ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٤ والمتضمن براءة المميز ضدهم

التدخل بهتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

وتجريم المميزين يوسف وسرور ووضعهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم .

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز كما ورد بلائحة كل منهما :

ويتلخص سبب التمييز الأول في الآتي :

* القرار المميز لم يكن معللاً التعليل الكافي وأن المحكمة لم تناقش طبيعة الأفعال المادية التي قارفها المميز ضدهم واتفقهم المسبق مع المحكوم عليهما على استدراج المجني عليه وهتك عرضه وابتزازه وهذا ثابت من خلال شهادة المجني عليه والمؤيد بشهادة والده وما تضمنه كذلك ملف هذه الدعوى من إفادات وقرائن مقنعة والتي يثبت ارتكابهم لجناية التدخل بهتك العرض المسندة إليهم .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني في الآتي :

١. أخطأت المحكمة في إصدارها للقرار المميز لعدم تسبب القرار وتعليله التعليل القانوني حيث لم تأخذ بشهادة شاهد الدفاع
٢. أثبت شهود الدفاع والنيابة أن مكان سكن الشاهد في منطقة عمرة وعميرة وهناك على الطريق دوريات شرطة لم يتم توقيفهم والتدقيق بهوياتهم .
٣. أثبتت الشهادة هدى عباينة أنه تم إلقاء القبض على المشتكي في حوش المنزل .
٤. توجد قضايا سابقة ما بين المشتكي وبين شقيقات المميز الأول لدى محكمة صلح البادية بسبب خرقه حرمة المنازل .
٥. أكد المشتكي في شهادته أنه غادر منزل المميز الأول مع المدعو في مشوار بالسيارة .
٦. القرار المميز مخالف للقانون ومستوجب النقض .

- وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٦ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٧٣٥) رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٤/٨٧٥) تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئاً أن الحكم الصادر بحق المتهمين قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي يستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

- وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني ورد التمييز الثاني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهمين :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم عن الجرائم التالية :

- ١- جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته للمتهمين
- ٢- جنائية الخطف المقترن بهتك العرض طبقاً للمادتين (٤/٣٠٢ و ٧٦) عقوبات للمتهمين
- ٣- جنائية التدخل بالخطف وفقاً للمواد (٤/٣٠٢ و ٧٦ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهم

- ٤- جناية التدخل بهتك العرض وفقاً للمادتين (١/٢٩٦ و ٢/٨٠) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته للمتهمين
- ٥- جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات للمتهمين جميعهم .
- ٦- جنحة حمل أداة حادة طبقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته للمتهمين جميعهم .
- ٧- جنحة التهديد بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٥٤ و ٧٦) عقوبات للمتهمين جميعهم .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٤/٨٧٥) تاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

وبتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٠ وبحدود الساعة الثامنة مساءً وأثناء ما كان المجني عليه مع أصدقائه كل من

عند البقالات في بلدة أم القطين اتصل به المتهم

وسأله عن مكان وجوده فذكر له أنه موجود في البلد وحضر المتهم ؛ وكان معه

المتهم

وطلباً منه الركوب في السيارة وركب معهما وتوجها به إلى منزل

المتهم

وجلسوا في منزله لحوالي عشر دقائق وطلب منه المتهم أن

يذهب معه مشوار فذهب معه بسيارة المتهم ثم اتصل المتهم بالمتهم

وطلب منه العودة إلى خيمة تقع بجانب منزله وجلس المجني عليه

في الخيمة عندها أقدم المتهم على ضرب المجني عليه بواسطة قنوة على ظهره

وكان موجوداً هناك المتهمان وشقيقه وحضر المتهم

حيث أقدموا على ضربه على أنحاء متفرقة من جسمه وبعد ذلك قاموا بتربيطه

ووضعوا لاصق على فمه وقاموا بوضعه في طمبون السيارة وصعد في السيارة المتهم

والمتهم وشقيقه الشرطي وبعد ذلك قاموا بأخذه إلى منزل المدعو

وقام المتهم بفتح الطمبون وبعد أن شاهده صاحب المنزل

المدعو أغلق الطمبون ثم توجهوا به إلى بلدة عمره وعميرة إلى منزل زوج

شقيقة المتهم وأدخلوه إلى داخل المنزل ودخل معه المتهمان

ومعهم الشرطي وقاموا بفك الحبال عنه وأزالوا اللاصق عن فمه وأحضر

المتهمان أدوات حادة (أمواس) وقاموا بتمزيق ملابسه كاملة وانكشفت

عورته لهم وأوقفوه بزاوية الغرفة وهو عارٍ من الملابس تماماً وأقدم المتهم

على حرق الحربة ووضعها على ظهر المجني عليه وعلى مؤخرته وقام المتهمان بوضع زجاجة بيبسي في مؤخرته وقاموا بتصويره وهو بهذه الوضعية وأجبروه على التلطف بألفاظ بذينة وسأله المتهم إن كان يحكي مع شقيقته فأجابهم بأنه لم يتكلم مع شقيقته ، وبعد ذلك قاموا بوضع اللاصق على فمه وتربيطه ووضعوه داخل طمبون السيارة وبعد ذلك قاموا بإنزاله من الطمبون ووضعوه على الكرسي الخلفي للسيارة وأقدم المتهم على وضع قضيبه على باب مؤخرة المجني عليه ، وبعد ذلك قاموا بإعادته إلى بلدة أم القطين وقبل أن يصلوا إلى منزله وفي الطريق قام المتهم بتهديده بنشر صورته إذا تقدم بشكوى ضدهم وبعد ذلك قاموا برميهم قرب منزله بعد أن فكوا الحبال عنه وتوجه إلى غرفة بجانب منزل والده ونام ، وفي اليوم التالي قام المجني عليه بإخبار والده بما حصل معه وقد شاهد والد المجني عليه ووالدته وشقيقته على وجهه آثار ضرب ، وقام والد المجني عليه في اليوم التالي في ٢٠١٣/١٢/٢١ بتقديم شكوى واحتصل المجني عليه على تقرير طبي أولي مفاده وجود سحجة في الجبين الأيمن وانتفاخ كلا العينين وضربات متعددة في الرأس وسحجة أعلى الخاصرة وحرق في الكتف الأيمن وحرق في المؤخرة من الجهتين اليمنى واليسرى ورضوض في الساقين واحتصل المجني عليه على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة تعطيل أسبوعين وعلى إثر الشكوى المقدمة جرت الملاحقة القانونية .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين

من جناية الخطف المقترن بهتك

العرض خلافاً لأحكام المادتين (٤/٣٠٢ و ٧٦) عقوبات المسند إليهم .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية التدخل بالخطف خلافاً لأحكام المواد

(٤/٣٠٢ و ٧٦ و ٢/٨٠) عقوبات المسند إليه .

٣- إدانة المتهمين

بجرم الإيذاء بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين

(١/٣٣٤ و ٧٦) عقوبات والحكم بحبس كل واحد منهم مدة أسبوعين والرسوم محسوبة للمتهمين مدة التوقيف .

٤- عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من جرم الإيذاء المسند إليهما لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٥- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من جناية التدخل بهتك العرض المسندة إليهم لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٦- إدانة المتهمين بجرم حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٥) عقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) من القانون ذاته الحكم بحبس كل واحد منهما مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة خمسة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة محسوبة لهما مدة التوقيف.

٧- إعلان براءة المتهمين من جرم حمل أداة حادة المسند إليهم لعدم قيام الدليل القانوني .

٨- إدانة المتهم بجرم التهديد خلافاً لأحكام المادة (٣٥٤) عقوبات وعملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم عليه بالحبس أسبوع واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٩- إعلان براءة المتهمين من جرم التهديد المسند إليهم لعدم قيام الدليل القانوني .

١٠- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة :

١ - عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات معاقبة المجرمين
بوضع كل واحد منهما
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم وعملاً بأحكام المادة
(١/٣٠١) عقوبات إضافة ثلث العقوبة لتصبح العقوبة وضع كل واحد
منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم
محسوبة لهما مدة التوقيف.

٢ - عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهمين
وهي وضع كل
واحد منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر
والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف من تاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ ولا يزال
بالنسبة للمتهم ومن تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩ ولا يزال بالنسبة
للمتهم ومصادرة الأدوات الحادة .

لم يرتضِ المتهمان المميزان بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً .
كما رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا
عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

ورداً على سبب التمييز الأول والدائر حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة
النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فإن لمحكمة الموضوع بمقتضى أحكام المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول
المحاكمات الجزائية الأخذ بما تقنع به من البيانات وطرح ما سوى ذلك ولا معقب عليها
في ذلك ما دامت البينة المعتمدة قانونية والنتيجة المستخلصة سائغة ومقبولة .

وفي الحالة المعروضة فإن ما انتهت إليه محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المطعون فيه في حقيقته ممارسة لصلاحياتها ولا معقب عليها في هذا الشأن مما يتعين معه رد هذا السبب .

ورداً على أسباب التمييز الثاني جميعها الدائرة حول الطعن في النتيجة التي خلصت إليها في قرارها المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :

أ- من حيث الواقعة فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في متته وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها والثابتة من خلال أقوال المجني عليه ووالده والتقارير الطبي وهي بيئة كافية للاقتناع بأن المتهمين المميزين ارتكبا ما جرم به .

ب- من حيث التطبيقات القانونية فإن فعل المتهمين المتمثل بتشليح المجني عليه ملابسه حتى أصبح عارياً وانكشفت عورته أمامهما وقيامهما بحرق حربة ووضعها على مؤخرته ومن ثم قيامهما بوضع زجاجة بيبسي في مؤخرة المجني عليه وتصويره وهو عارٍ من الملابس .

هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) من قانون العقوبات كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه .

ج- من حيث العقوبة إن العقوبة المفروضة على المتهمين تقع ضمن حدودها القانونية.

وعليه فإن محكمتنا تقر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها ونؤيدها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

أما كون الحكم مميزاً بحكم القانون .

وحيث إن القرار المميز جاء مستجماً لمقوماته ومشتتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق ب.ع

lawpedia.jo